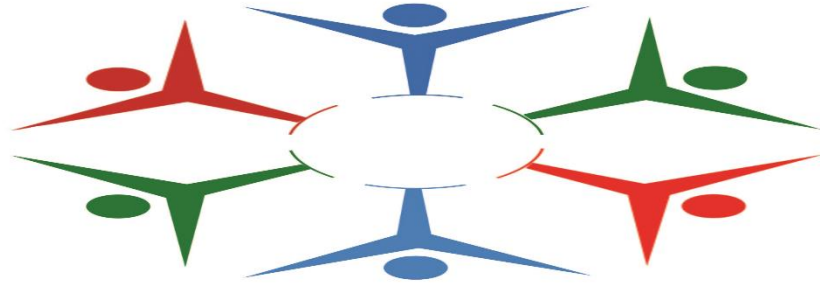


جمهورية جيبوتي

وحدة-مساواة-السلام

وزارة المرأة والأسرة

حماية-انصاف-تمكين



**Ministère de la Femme
et de la Famille**
Protection-Equité-Autonomie

تقرير عن الوباء كورونا

يونيو 2020

مقدمة

وباء كورونا ظهرت في مدينة صينية وأصبحت في مدة بسيطة من فيروس المنطقة إلى فيروس العالمي ظهر فيه ضعف النظام الصحي العالمي وضعف القدرة الاستيعابية في الدول المتقدمة ناهيك عن الدول النامية. أصبحت الوباء أوقفت كل الحركات التجارية والتنقل وركزت كل الدول على السياسات لوقف الوباء. وجمهورية جيبوتي كغيرها من الدول تأثرت بهذا الوباء وإن كان تأثير الدول يختلف من بلد لبلد. وجمهورية جيبوتي لم تقل من هذا الوباء بل وقامت بكل الوسائل قبل ظهور الحالات وتدخل فخامة الرئيس وترأس الاجتماعات وأعطى التعليمات والتوجيهات لشراء كل المستلزمات المتطورة والحديثة للفحوصات وأسس لجنة برأسه رئيس الوزراء بهذا الخصوص.

رئيس الجمهورية يتأس اجتمعا طارئاً لبحث استراتيجية الوقاية من فيروس كورونا



ترأس رئيس الجمهورية السيد/ إسماعيل عمر جيله يوم الاثنين 2 مارس 2020 في القصر الجمهوري اجتماعاً طارئاً لوضع استراتيجية شاملة للوقاية من مخاطر فيروس كورونا والذي يعصف حالياً بالعديد من الدول، وينتشر بسرعة على مستوى العالم.

وانعقد الاجتماع بحضور رئيس الوزراء السيد/ عبد القادر كامل محمد، ووزير الصحة السيد/ محمد ورسمه ديرييه، ووزير الدفاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان السيد/ حسن عمر محمد، ووزير الداخلية السيد/ مؤمن أحمد شيخ، ووزير التجهيزات والنقل السيد/ موسى محمد أحمد، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والتضامن السيدة/ منى عثمان آدم، بالإضافة إلى أمين عام رئاسة الجمهورية السيد/ محمد عبد الله وعيس.

وتركزت مناقشات هذا الاجتماع الطارئ على الإجراءات والتدابير الوقائية التي تتخذها السلطات الصحية لمواجهة فيروس كورونا والتعامل مع أي حالات مشتبه بها، ووضع خطة وطنية للأمن الصحي.

واستعرض رئيس الجمهورية مع المسؤولين المشاركين في الاجتماع الجهود الوقائية الجارية لتعزيز القدرات فيما يتعلق بالفحوصات الطبية، وإجراءات الحجر الصحي للقادمين من الدول التي تشهد تفشياً للوباء، إلى جانب مراقبة المعابر الحدودية.

كما تم تسليط المزيد من الضوء على الوسائل والأجهزة المتاحة حالياً وتلك التي سيتم اقتنائها في أسرع وقت ممكن لإيجاد استجابة فعالة في حال جرى رصد أي حالات إصابة بالفيروس، فضلاً عن الحيلولة دون انتشاره.

هذا وشددت المناقشات التي دارت في هذا الاجتماع على ضرورة أن يكون لدى بلدنا بروتوكول محدد مسبقاً للكشف المبكر والحجر الصحي والإدارة الفورية الفعالة لضمان تقديم الرعاية الطبية لأي مرضى مصابين بهذا الفيروس الفتاك.

وأكد رئيس الجمهورية السيد/ إسماعيل عمر جيله في كلمة قصيرة في مستهل الاجتماع على ضرورة اتخاذ تدابير صارمة للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد -19) وتوفير الحماية اللازمة للمواطنين.

وأضاف قائلاً «إن على مجمل الدوائر الوزارية المعنية بمكافحة فيروس كورونا من قبيل وزارات الصحة، والنقل والداخلية، أن تعمل في تكامل وتآزر لحماية مواطنينا من الوباء الجديد.»

من جانبه أشار رئيس الوزراء في تصريح لوسائل الإعلام عقب هذا اللقاء إلى أن رئيس الجمهورية وجّه باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الكفيلة بمواجهة فيروس كورونا الجديد، والحد من أخطاره في حال تم تسجيل أية إصابة به.

ولفت رئيس الوزراء الانتباه إلى عدم رصد أي حالة إصابة بالفيروس الجديد في جيبوتي حتى الآن، مؤكدا في ذات الوقت على تجهيز مستشفى بوفار السابق بكل المستلزمات والمعدات الطبية لتقديم العلاج والدواء لأي مصابين بالوباء، فضلا عن إقامة الحجر الصحي للعائدين إلى البلاد من الصين أو من الدول الأخرى التي تشهد تفشيا للوباء، وذلك في مقار سكنهم لمدة 14 يوما.

بدوره تحدث وزير الصحة في تصريح مماثل عن الخطوات العملية التي تقوم بها دائرته الوزارية لتفادي وصول فيروس كورونا إلى البلاد، مشيرا في هذا الصدد إلى فحص المسافرين القادمين إلى البلاد في المطار وفي المنافذ الحدودية، ووضع المشتبه بهم في الحجر الصحي.

ونوه وزير الصحة أن رئيس الجمهورية السيد/ إسماعيل عمر جيله أصدر تعليمات واضحة لدائرته وللوزارات الأخرى المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون انتقال الفيروس إلى البلاد، وذلك طبقاً للوائح الصحية الدولية.

ويشار إلى أن الالتزام بتعليمات السلامة يمثّل أنجع دواء في الأزمة الصحية الحالية الناجمة عن فيروس كورونا، لاسيما وأن العلماء لا يزالون بصدد تحليل الفيروس وطريقة انتقاله قبل الدخول في مرحلة تصنيع أي لقاح.

جريدة القرن

رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا طارئا حول التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا



ترأس رئيس الجمهورية السيد/ إسماعيل عمر جيله يوم أمس الأول الثلاثاء الموافق 17 مارس في القصر الجمهوري، اجتماعاً طارئاً تم خلاله مناقشة التقدم المحرز في التدابير الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا كوفيد -19)، الذي لا يزال يعصف بالعديد من دول العالم.

وجرى خلال هذا اللقاء الذي يعد الثاني من نوعه، وضع الإطار العام للخطوات العملية والإجراءات الواجب اتباعها من قبل المجتمع للوقاية من المرض، وتركزت كذلك أشغاله حول التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة هذا الوباء الفتاك.

وفي كلمة مقتضبة دعا رئيس الجمهورية إلى ضرورة ترسيخ التضامن الوطني كعامل مساعد للتصدي لهذا المرض، قائلاً: «إن على مجتمعنا أن يدرك جيداً المشكلة الصحية العامة فيروس كورونا، والذي يشكل بمثابة تحدٍ على قدرته لإظهار التماسك بين مكوناته المختلفة، وعلى وجه الخصوص التضامن الفعال مع مواطنينا الأكثر هشاشة، من قبيل كبار السن والأطفال.»

وفي معرض تطرقه للاحتياطات التي تم اتخاذها لفت رئيس الجمهورية النظر إلى تشكيل لجنة فنية رفيعة المستوى تضم ممثلين للسلك المدني والعسكري، فضلاً عن الأطباء، إلى جانب إنشاء رقم أخضر، وشراء معدات ولوازم طبية أخرى بقيمة 500 مليون فرنك جيبوتي.

وحث الرئيس المواطنين على التقيد بالإرشادات والتعليمات الصادرة عن وزارة الصحة لمواجهة الفيروس، الذي ينتقل بشكل أساسي من شخص لآخر، عادة عن طريق الاتصال الوثيق، أو من خلال قطرات الجهاز التنفسي المنتجة عندما يسعل الشخص المصاب أو يعطس، موضحاً أن الوقاية منه تبقى مرهونة بالممارسات السليمة للأفراد .

كما دعا رئيس الجمهورية إلى ضرورة تقليص التحركات، والابتعاد عن أماكن التجمعات، والاهتمام بغسل اليدين بالماء والصابون، واستخدام المطهرات الكحولية المتوفرة في الصيدليات، بالإضافة إلى الاتصال بالرقم الأخضر 1517 في حال الإحساس بحالة صحية غير جيدة جراء الحمى أو السعال.

و في غضون هذا الاجتماع -وفي مشهد توعوي- قام رئيس الجمهورية شخصياً بغسل يديه بالماء والصابون، وهي من أبسط وأسهل الخطوات لمنع انتشار كوفيد -19.

شارك في الاجتماع رئيس الوزراء السيد/ عبد القادر كامل محمد، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد/ محمود علي يوسف، ووزير الصحة السيد/ محمد ورسمة ديريه، بالإضافة إلى أمين عام الرئاسة السيد/ محمد عبد الله وعيس، إضافة إلى مسؤولي الهياكل الصحية من المدنيين والعسكريين.

وفي تصريح له عقب اللقاء، أكد وزير الصحة جهوزية دائرته الوزارية للتصدي لهذا الوباء، والتعامل معه في حال تم رصد أي حالة إصابة به، لافتا إلى أن هذا اللقاء ضم مجمل أعضاء اللجنة التنسيقية التي تم تشكيلها في إطار مساعي الدولة لمواجهة فيروس كورونا.

ولفت السيد/ محمد ورسمة ديرييه الانتباه إلى أن الوزارية قامت مؤخرا بتنفيذ محاكاة افتراضية متكاملة بشأن التعامل مع مصاب بالفيروس، فضلا عن إنشاء محجر صحي في مستشفى بوفار، ومركز يُعنى بتقديم الرعاية الطبية في مدينة عرتا.

وانتهز وزير الصحة الفرصة لحث المواطنين على المشاركة بقوة وفعالية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، داعيا إلى اليقظة والحذر، وأشار في الوقت ذاته إلى توفر كافة المعدات والمستلزمات الضرورية لإجراءات الفحوصات.

رئيس الجمهورية أثناء غسل اليد بعد الاجتماع وهي توعية للمواطنين



تخصيص الأماكن للحجر الصحي

جعلت الدولة من مركز بوفار مركزا للإجراء الفحوصات للمصابين وظهرت أول حالة في جيبوتي يوم 17 مارس عن طريق القادمين من الخارج وتم استجواب المصابين لمعرفة من تواصلوا معهم خوفا من انتقال المرض إليهم من المصابين. وفي بداية الأمر تم إجراء الفحوصات لكل من وصلوا إلى جيبوتي من الخارج عن الجو والقطار من 14 إلى 17 مارس 2020 ووضعهم في الحجر الصحي لمدة أسبوعين. من مركز

للفحوصات ارتفع عدد مراكز في الفحوصات في كل المراكز والمستشفيات. وتم وضع خط أحضر 1715 لكل من تظهر عليه أعراض المرض ليتم نقل المصابين بسيارات اسعاف تم تجهيزها به الخصوص

أماكن العلاج

خصصت الدولة في بداية الأمر بتجهيز المركز الكبير في إقليم عرتا لعلاج المصابين بالوباء دون تمييز بين المواطنين والمقيم وللاجئين وهو مركز مثالي نموذجي بكل الوسائل والمستلزمات وتوفير الوجبات للمصابين وتم توسيع قدرة الاستيعابية للغرف العناية في المستشفى. ومع ارتفاع عدد المصابين قامت الدولة بتجهيز مراكز أخرى مثل لاقار ومركز بيك 23 ومركز في إقليم علي صبح بعد ظهور المرض ومركز خاص للمهاجرين في منطقة أورعوسا في إقليم علي صبيح.

وزير الداخلية يتفقد مركز الحجر الصحي للمهاجرين في أورعوسا بإقليم علي صبيح



قام وزير الداخلية السيد/ مؤمن أحمد الشيخ يوم الاثنين الماضي بزيارة تفقدية لمركز الحجر الصحي للمهاجرين في ناحية أورعوسا بإقليم علي صبيح في جنوبي البلاد.

وكان برفقة الوزير وفد رفيع المستوى، ضم الأمين التنفيذي للمكتب الوطني لغوث اللاجئين والمنكوبين (ONARS) السيد/ حسين حسن درار، وممثلي منظمة الهجرة الدولية، وبرنامج الغذاء العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، والهلال الأحمر الجيبوتي.

وحظي وزير الداخلية والوفد المرافق له، باستقبال حار وحفاوة بالغة من قبل والي إقليم علي صبيح السيد/ موسى آدم ميجه، ورئيس المجلس الإقليمي السيد/ عمر أحمد وعيس، والعديد من الوجهاء والأعيان.

وفي مستهل الزيارة، قام الوفد بزيارة لمختلف مرافق مركز الحجر الصحي الجديد المخصص للمهاجرين الإثيوبيين المشتركين في برنامج العودة الطوعية إلى الوطن، والذين ينتظرون إعادتهم إلى ديارهم في إثيوبيا. وفي هذا الإطار، أطلع وزير الداخلية وممثلو وكالة الأمم المتحدة عن قرب على مخزون المواد الغذائية، وكذلك أقسام التشخيص والكشف عن جائحة كوفيد-19.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الإثيوبية كانت قد طالبت بوجوب إخضاع جميع المهاجرين الراغبين في العودة إلى البلاد لاختبارات الفحص قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى الأراضي الإثيوبية خصوصا وأن الحدود بين البلدين مغلقة في الوقت الراهن.

وفي ختام هذه الزيارة الميدانية، استمع الوزير مؤمن أحمد شيخ وأعضاء الوفد المرافق لشكاوى ومطالب المهاجرين.

بدوره أطلع وزير الداخلية المهاجرين المتواجدين في مركز أورعوسا، على الإجراءات الجارية لإعادتهم إلى الوطن، كما وعدهم بتحسين ظروفهم المعيشية قبل المغادرة إلى إثيوبيا، بمجرد تأكيد الفحوصات الصحية خلوهم من جائحة فيروس كورونا المستجد.

الدعم للأسر

قامت الدولة بفتح حسابات في البنوك للتبرع لمواجهة وباء الكورونا وتخفيف من أثارها على الأسر على وجه الخصوص النساء والعائلات المتضررة من أثارها والمزاولة للأنشطة المدرة للدخل والبسيطة في العاصمة والأقاليم الداخلية الخمس لـ 11400 أسرة وذلك بعد الحجر الذي بدأ من 24 مارس إلى 17 مايو. كما قامت الوزارة بالتعاون مع الاتحاد الوطني لنساء جيبوتي بتوزيع 400 ألف من حقائب النظافة في العاصمة والأقاليم الداخلية والأرياف الوزارة بها كل أدوات النظافة الضرورية للوقاية من المرض.

صورة توزيع المواد الغذائية



صورة توزيع الحقائب النظافة

في الصورة ن اليمين وزيرة المرأة والأسرة ونائبة رئيسة الاتحاد الوطني لساء جيبوتي وممثلة وكالة الأمم المتحدة للسكان



حجر الوقاية من المرض

ظهرت أول حالة من المرض 17 مارس 2020 وانطلاقا انطلاقا من كون فيروس كوفيد19 وباء سريع الانتقال من شخص لشخص اتخذت الدولة وقف الدراسة من الحضانات إلى الجامعات انطلاقا من 22 مارس 2020 والعمل في الدوائر الحكومية والخاصة ومحلات التجارية الغير الضرورية والمساجد والمطاعم من تاريخ 24 مارس 2020. وتم إغلاق الحدود من 18 مارس 2020 وإجراء الفحوصات والحجر الصحي لكل القادمين من الخارج بين تاريخ 14-17 ماس 2020 بعد ظهور أول حالة مع قادم من الخارج. وبدأ

رفع الحجر من تاريخ 18 مايو 2020 وسيكون على مراحل ويكون العمل في الدوائر الحكومي والخاصة على مجموعات تفاديا لانتشار المرض علما بأن فتح الحدود سيتم ابتداءً من 1 سبتمبر 2020

النساء والكورونا

أولت الدولة كل الاهتمامات لتقييم تأثير الجائحة على النساء والفتيات وذلك من خلال توزيع المواد الغذائية ومحاربة العنف عبر خلية الاستماع والتوجيه والإرشاد في الاتحاد الوطني لنساء جيبوتي وكذلك عبر مكتب الدعم الاجتماعي لضحايا العنف في وزارة المرأة والأسر عبر خط ساخن 1527 المعد لمواجهة العنف ضد النساء والأطفال

دعم الحكومة للأسر بخصوص الكهرباء

رئيس الجمهورية يوجه بدعم استهلاك الكهرباء لصالح الأسر ذات الدخل المحدود



أعلن وزير الطاقة المكلف بالموارد الطبيعية السيد/ يونس علي جيدي في بيان له يوم الأربعاء 3 يونيو أن رئيس الجمهورية وجه بتخصيص 30.000 فرنك لكل في شبكة الطاقة لمؤسسة كهرباء جيبوتي من فئتي التعرفة الاجتماعية 1 و2 والذين يصل عددهم إلى 54046 مشترك، أي 94.12% من إجمالي المشتركين المحليين في شبكة الطاقة.

والمشركون المصنفون ضمن التعريفة الاجتماعية 1 و2 هم الذين يصل استهلاكهم من الكهرباء على التوالي 1 كيلو فولت، و3-6 كيلو فولت.

وأكد وزير الطاقة أن توجيهات رئيس الجمهورية في هذا السياق تندرج في إطار العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية السكان من مخاطر وباء كوفيد-19، وتخفيف آثاره عليهم.

وقال وزير الطاقة: « إن رئيس الجمهورية أصدر توجيهات بتخصيص 1.621.380.000 فرنك من ميزانية الدولة وميزانية مؤسسة كهرباء جيبوتي لدعم استهلاك الكهرباء خلال فترة الحجر الصحي لصالح المواطنين ذوي الدخل المحدود، وبصفتي وزير الطاقة أؤكد أن هذا التخصيص يهدف إلى إعفاء الأسر الأكثر ضعفاً من أعباء الكهرباء، ويطال هذا الإجراء الذي سيستفيد منه 54046 مشترك أي ما يعادل 94.12% من إجمالي المشتركين، 400 ألف من المواطنين.»

وذكر أنه سيتم دفع مبلغ 30.000 فرنك عن كل مشترك من المشتركين لدى مؤسسة كهرباء جيبوتي والذين كان عقدهم نشطاً خلال فترة الإغلاق العام وبطاقة تبلغ 1 كيلوفولت و3-6 كيلو فولت.

وأكد وزير الطاقة في الوقت ذاته أن الإدارة العامة للكهرباء ستغير المواعيد النهائية لدفع فواتير الكهرباء من يونيو إلى يوليو 2020 وعليه سيكون أمام المشتركين 3 أشهر إضافية لتسديد هذه الفواتير، ولن يشمل هذا الإجراء فرض غرامات على العملاء ولا قطع الكهرباء بسبب عدم الدفع، إضافة إلى ذلك فإن تسديد هذه الفواتير يمكن أن يتم على عدة دفعات خلال فترة التأجيل وبناءً على طلب العميل.

توزيع الكمّات

قامت الدولة بتوزيع الكمّات بكميات كبيرة للمستشفيات ولقوات المسلحة وشرطة وخفر السواحل حيث كانوا يقومون بمتابعة احترام المواطنين تنفيذ الحجر ومنع كل سيارة ليس لها الإذن من محافظ إقليم من التحرك. كما تم توزيع الكمّات بكميات كبيرة في الدوائر الحكومية في الجامعة وفي أماكن التجمعات قبل وبعد رفع الحجر للحد من انتشار الوباء.

تعويض الشركات

ينطبق هذا المرسوم على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بموجب القانون الخاص "أصحاب العمل"

الغرض من هذا المرسوم هو تحديد التدابير الاستثنائية التي يتعين تطبيقها خلال فترة الأزمة بسبب الكوفيد 19 لتجنب تعليق عقد العمل بهدف الاستقرار الاقتصادي.

يطلب من الشركات التي توظف أكثر من 11 موظفًا تطبيق الإجراءات الانتقالية الموضحة أدناه

لفصل الثاني: إيماءات الحاجز

المادة 3: يجب على الموظفين البقاء في المنزل:

1. أثناء الحجر الصحي أو الحجر دون فقدان الأجور؛

2- المستضعفين (المرضى) بعد رأي الطبيب المهني؛

يجب على صاحب العمل تهيئة بيئة عمل تعزز إيماءات الحاجز، على سبيل المثال غسل اليدين بانتظام واستخدام مطهر لليدين والأسطح. تجنب لمس وجهك. قم بتغطية فمك عند السعال أو العطس. إذا كان الشخص ليس على ما يرام، فيجب عليه عزل نفسه وطلب المساعدة الطبية. عندما يضطر الموظفون للذهاب جسديًا إلى مكان عملهم، لأن عملهم لا يمكن القيام به عن بُعد ولا يمكن تأجيله، يتعين على صاحب العمل احترام إيماءات الحاجز وتطبيقها في مكان العمل. وهناك اجراءات على رب العمل القيام به هو الطلب من وزارة العمل والاصلاح الاداري وهو اثبات تضرره من الوباء وتعبئة الاستمارة ثم يطلب التعويض. والوزارة تقوم بدفع 70% من الراتب لكل موظف مدة ثلاثة أشهر.

الإعلان اليومي عن الوباء ونظام الفحص



باعتبار وزارة الصحة الجهة الوحيدة عن إعلان الوباء يقدم أمين عام وزارة الصحة كل يوم بيان صحفي عن الحالات والوفيات وعدد الفحوصات وآخر الاحصائيات يوم الاثنين 8 يونيو 2020 على الوضع التالي:

عدد الفحوصات التي أجريت 893

عدد الحالات الايجابية 71

عدد المتعافين عن المرض 136

عدد الوفيات 3

عدد الفحوصات من ظهور الوباء 36497

عدد الحالات الايجابية من تاريخ ظهور الوباء 4278

عدد المتعافين من تاريخ ظهور الوباء 2013

عدد الوفيات في الوطن بسبب الوباء 31 شخص

بداية الأمر كان يركز الفحص على القادمين وكل المتواصلين مع المصابين ثم فحص عام في كل المقاطعة العاصمة وفي الدوائر الحكومية تم إجراء الفحوصات ولذا لوقف الوباء والوقاية من انتشارها علما في المحلات التجارية والأسواق والدوائر الحكومية والخاصة والمساجد التزام وقوانين ينبغي مراعاتها مثل حمل

الكمامات ووضع متر بين الأشخاص ووضع مواد النظافة أمام المحلات مثل الماء والصابون وإلا تكون الغرامة المالية على كل متهاون.